اقتصاد

وزير الزراعة يناقش واقع الأعلاف و«إكثار البذار» تحدد أسعار بذار القمح والشعير

قطنا: ترقيم الثروة الحيوانية يحد من الهدر والفساد

مدير «الأعلاف» لـ«الوطن»: موازنة المؤسسة لعام ٢٠٢٤ نحو ٣,٨ مليارات ليرة

هناء غانم

دعا وزير الزراعة المهندس محمد حسان قطنا خلال اجتماعه أمس مع المؤسسة العامة للأعلاف إلى ضرورة الحفاظ على الثروة الحيوانية وترميمها وتأمين احتياجاتها الكاملة من الأعلاف مشيراً إلى أهمية الرقم الإحصائي في تحقيق التوزيع العادل للمقننات العلفية وحصول المربين على مستحقاتهم وإيقاف الهدر والفساد في هذا المجال، حيث وضعت الوزارة خطة لترقيم الثروة الحيوانية وستبدأ بقطيع الأبقار وخاصة الإناث منها، مؤكداً على دور اتحاد الفلاحين في الوصول إلى رقم إحصائي دقيق.

وأكد الوزير خلال الاجتماع الذي عقد لتتبع تنفيذ خطة المؤسسة لعام ٢٠٢٣، والخطة الإنتاجية والاستثمارية وخطة اليد العاملة والموازنة التقديرية لعام ٢٠٢٤، أهمية التخطيط وفق الإمكانيات المتاحة والواقع الراهن بما يضمن التنفيذ الكامل للخطة.

كما أشار الوزير إلى الإجراءات التي تم اتخاذها لدعم قطاع الدواجن وتأمين احتياجاته لدعم المنتجين وزيادة التربية والإنتاج، منوهاً بدور المؤسسة في ذلك، ومشدداً على مراقبة الإنتاج في المعامل التابعة للمؤسسة وأخذ عينات دورية وتحليلها بهدف تقديم منتج بمواصفات جيدة للمربين.

مدير عام المؤسسة العامة للأعلاف المهندس عبد الكريم شباط أكد لـ«الوطن» أن الموازنة التقديرية لعام ٢٠٢٤ قدرت بنحو ٣,٨ مليارات ليرة.

وأضاف خلال حديثه عن الخطة الإنتاجية المنفذة قائلاً: إن المؤسسة حققت نحو ٨٠٠ مليار ليرة بين مشتريات ومبيعات هذا العام ومن المتوقع أن تتجاوز التريليون ليرة لنهاية العام الحالي.

وشدد شباط على أن مشروع ترقيم الثروة الحيوانية مهم لأنه يهدف إلى حصر أعداد الثروة الحيوانية للقطيع بشكل حقيقي، ما سيحد من عملية تهريب الثروة الحيوانية إلى الخارج، وسيتم كشف ذلك من خلال حالات الفقدان المتتالية للأرقام.

وأضاف إن استقرار سعر الصرف أسهم في انخفاض أسعار المواد العلفية وبناء عليه في المؤسسة مخزون كاف من المواد العلفية مشيراً إلى أن التركيز خلال الاجتماع كان على الدواجن وضرورة تأمين كل مستلزماتها من محروقات وأعلاف وغيرها وخاصة أن ارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج وصعوبة تأمينها الحقت الكثير من الخسائر بهذا القطاع وقللت من إنتاجه.

وبين شباط أنهم كمؤسسة لديهم كميات جيدة من الأعلاف وليس كامل الاحتياج، إذ لديهم نحو ١٢٥ ألف طن توزع على المراكز وهناك عقود سواء من السوق الداخلية أو المتعاقد عليها بنحو ١٠ آلاف طن من كسبة الصويا وحوالى ٥ آلاف طن من بذرة القطن ونحو ٨ آلاف طن من الشعير، مؤكداً أن الكميات المتوقع إنتاجها هذا الموسم تتجاوز ٤٠٠ ألف طن من الذرة الصفراء مشيراً إلى أن كميات المواد العلفية التي تغطي احتياجات الثروة الحيوانية قدرت بنحو ٥,٢ ملايين طن، والمؤسسة العامة للأعلاف تؤمّن نحو نص مليون طن من الإنتاج المحلي والباقي استيراد.

من جهة ثانية، حددت المؤسسة العامة لإكثار البذار أسعار بذار القمح والشعير المغربل والمعقم المباع للفلاحين في كل فروعها في المحافظات وفي فروع المصرف الزراعي للموسم الزراعي ٢٠٢٣- ٢٠٢٤ بـ٣٩٥٠ ليرة للكيلو غرام الواحد من بذار القمح و٣٤٠٠ ليرة للكيلو غرام من الشعير، مبينة أن البذار أصبح متوفراً في مستودعات المؤسسة وفروع المصرف الزراعي في المحافظات للبدء بتنفيذ الخطة الزراعية.

وكانت المؤسسة قد أعلنت فتح باب التعاقد مع الفلاحين لإنتاج بذار القمح والشعير من الحقول الإكثارية للموسم الزراعي المقبل وفق شروط محددة، وذلك لإنتاج ٧٠ ألف طن بذار قمح و٦٠٠٠ طن بذار شعير.

وتدعو المؤسسة الفلاحين في حال وجود أي شكوى حول البذار المباع من حيث الوزن أو نوع البذار أو غيرها إعلام المعنيين فوراً.

بعد رفع أسعار الإسمنت

خبير هندسي لـ«الوطن»: لن يؤثر في أسعار العقارات لأن سعره في السوق السوداء يماثل السعر الرسمي الجديد

الوطن

أكد الخبير في الاقتصاد الهندسي الدكتور محمد الجلالي أن قرار الحكومة القاضي برفع سعر الإسمنت ليصبح ١,٧٦٠,٠٠٠ ليرة لن يكون له أي انعكاس على ارتفاع أسعار العقارات لأنها بالأساس متدنية وارتفاعها ما زال أقل من ارتفاع مستوى التضخم.

وأوضح في تصريح لـ«الوطن» أن قرار رفع سعر الإسمنت هو تصحيح السعر للمنتجين لأن مادة الإسمنت بالأساس غير موجودة بالأسواق ويتم الحصول عليها من السوق السوداء التي لن يختلف الآن سعرها عن سعر المادة الرسمي.

وأضاف: المشكلة بالنسبة للإسمنت ليست فقط بارتفاع أسعاره في السوق، بل بعدم توافره حالياً، مشيراً إلى أن هناك عدداً محدداً من معامل الإسمنت تعمل في سورية لذا فإن هناك نقصاً واضحاً في المادة خلال الفترة الحالية والتجار يبيعون الإسمنت بأسعار متفاوتة.

وباللغة الاقتصادية أوضح الجلالي أن أسعار العقارات لم ترتفع مقارنة مع السلع الأخرى مثل الغذائية وتكاليف النقل وغيرها، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن أجرة السيارة من مساكن برزة إلى دمشق اليوم بحدود ٣٥ ألف ليرة علماً أنها كانت بحدود ٢٥ ليرة أي إنها ارتفعت بحدود ١٠٠٠ بالمئة، مشيراً إلى أن ارتفاع تكاليف النقل وصعوبة التنقل بين الريف والمدينة يؤثران في الإيجارات وأسعار العقارات، وهناك من يفضل أن يستأجر حالياً في مناطق على أطراف العاصمة وقريبة من مكان عمله بدلاً من الاستئجار بالريف حتى لو كانت الأجرة أعلى، فرق السعر سيُدفع كأجور نقل من الريف إلى المدينة إضافة إلى المعاناة في التنقل في ظل قلة وسائل النقل.

وفي الوقت نفسه فإن أسعار العقارات في بعض المناطق شهدت حالة انخفاض على عكس المتوقع ولم تشهد الإيجارات تغيرات واضحة وهي مازالت متقاربة من أسعارها خلال العام الماضي، ورغم ذلك فإن ارتفاعها مازال أقل من ارتفاع مستوى التضخم.

وزعم الجلالي أن أسعار العقارات في سورية على الرغم من ارتفاعها مقارنة بالدخل تعتبر أقل من أسعارها في دول الجوار وذلك قياساً لسعر الصرف وليس للقوة الشرائية، مبينا ان تكاليف بناء المتر المكعب حالياً عقب ارتفاع سعر الإسمنت ازدادت، لكن بنسبة بسيطة، ولم يكن لارتفاعه الأثر الواضح، وخاصة أن هناك عقارات في دمشق وصلت أسعارها إلى مليارات الليرات بسبب ارتفاع تكاليف البناء.

ولفت إلى أنه هناك ركود وجمود في أسواق العقارات اليوم مقارنة مع الأعوام السابقة لان المواطن السوري غض النظر عن امتلاك عقار لأن دخله لا يسمح له بذلك، مشيراً إلى أن عدم قدرة المواطن أيضاً على الحصول على قرض سكني وإيفاء ثمن شقة سكنية في أي منطقة عشوائية. سببه وجود فجوة واضحة بين الدخل السعر.

وأشار الجلالي إلى أن ضعف حركة البيع والشراء في السوق أدى إلى انخفاض واضح في حركة البناء بسبب عدم وجود طلب على العقارات التي لم ترتفع أسعارها على الرغم من ارتفاع أسعار مواد البناء من إسمنت وحديد وارتفاع تكاليف البناء والإكساء وغيرها، مشيراً إلى أن المشكلة الحاصلة حالياً التوقف عن إقامة وبناء وحدات سكنية جديدة نتيجة الارتفاع الكبير جداً في تكاليف البناء والإكساء وخصوصاً أن سعر طن الإسمنت في السوق وصل إلى أكثر من ١,٧٦ مليون ليرة.

وبخصوص أسعار مواد الإكساء لفت الجلالي إلى أن معظمها مواد مستوردة وتأثرت أسعارها مع ارتفاع أجور الشحن بالتوازي مع ارتفاع أسعار المشتقات النفطية.

وعن حلول لمشكلة العقارات قال الجلالي إن مشكلة العقارات بسورية تحل عند إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية الأخرى، مشيراً إلى أننا نعيش حالة عدم استقرار اقتصادي، بسبب التغير اليومي بمستوى الأسعار، والحل يكمن حسب الجلالي إلى اتباع سياسات اقتصادية مستقرة وواضحة تسهم في تصحيح الوضع الاقتصادي بشكل عام.

فرق في أجور المهنة الواحدة بين دمشق وبقية المحافظات يصل إلى ٣٠٠ بالمئة

قريط لـ«الوطن»: لأن اليد العاملة في دمشق أكثر مهارة وتكاليف المعيشة فيها تفوق غيرها

جلنار العلي

تتمايز أجور القطاع الخاص بين محافظة وأخرى بشكل لافت، إذ يصل فرق الأجور أحياناً إلى ٣٠٠ بالمئة في بعض المهن، فمثلاً يتقاضى الصيدلي العامل في صيدلية لا يملكها في دمشق أجراً لا يقل عن ٨٠٠ ألف ليرة في الشهر بدوام يصل إلى ٨ ساعات يومياً، على حين يتقاضى مثيله في حمص على سبيل المثال ٣٠٠ ألف ليرة فقط لعدد الساعات نفسه، على الرغم من أن الشخصين يعملان في الظروف ذاتها والعمل ذاته، وتلقيا المنهج الدراسي نفسه في كلتا الجامعتين، هذا الأمر استوجب وضع العديد من إشارات الاستفهام حول مبررات ضعف الرواتب في المحافظات الأخرى مقارنة بالعاصمة دمشق.

«أيهم» شاب تخرج في كلية هندسة الحواسيب والتحكم الآلي في محافظة حمص، ويعمل في أحد محال الحواسيب، أشار في حديثه لـ«الوطن» إلى أنه على الرغم من أنه يعمل ضمن اختصاصه، ويعد من الأشخاص الأساسيين في المحل ويصل عدد ساعات دوامه إلى ٧ ساعات، إلا أن أجره لا يتجاوز ٦٥ ألف ليرة في الأسبوع الواحد، مؤكداً أنه يتفق هذا المبلغ بيومين فقط، أي إن راتبه الشهري لا يكفي سوى أسبوع واحد، متابعاً: «حاولت مراراً العمل في وظيفة أخرى بأجر لا يقل عن ٥٠٠ ألف ليرة شهرياً إلا أنني فشلت في ذلك، لذا اضطررت للعمل بأحد المقاهي من الساعة الخامسة مساء وحتى الساعة ١٢ ليلاً بأجر ٣٠٠ ألف ليرة شهرياً، كي أستطيع تدبر أمور حياتي».

بينما بيّن «سليمان» الذي يعمل في أحد محال إصلاح الحواسيب بمحافظة دمشق، أنه يتقاضى أجراً يصل إلى ٧٠٠ ألف ليرة شهرياً بعدد ساعات دوام يبلغ ٨ ساعات يومياً، لافتاً إلى أنه طالب سنة رابعة في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق، مؤكداً أن هذا المبلغ يكفيه لمدة أسبوعين فقط بمساعدة ذويه في الإنفاق على دراسته بالجامعة.

«الوطن» تواصلت مع «علاء» وهو صاحب محل ألعاب في محافظة حمص، أشار إلى وجود ٤ عمال في محله، يصل أجر كل واحد منهم إلى ٢٥٠ ألف ليرة – أي إن الكتلة المالية المخصصة لأجور العمال لديه تبلغ مليون ليرة شهرياً، معترفاً بأن الأجر قليل وأنه لا يكفي سوى أيام معدودة من الشهر، ولكن يعود ذلك إلى قلة حركة البيع بالمجمل في المحافظة، وخاصة أنه يعمل بمجال الألعاب التي تعتمد مبيعاتها على الحركة الموسمية المرتبطة بالأعياد وفي نهاية الأعوام الدراسية فقط، وبالتالي فهو لا يستطيع زيادة الأجور لديه لأن ذلك يشكّل خسارة بالنسبة له، مؤكداً أن متوسط الرواتب في محافظة حمص لا يزيد على ذلك.

من جهته، أعاد الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق والمختص بإدارة الأعمال الدكتور زكوان قريط، سبب اختلاف الأجور بين محافظة دمشق والمحافظات الأخرى في تصريح لـ«الوطن»، إلى ارتفاع تكاليف المعيشة في محافظة دمشق مقارنة بغيرها، لافتاً إلى أن أسعار المواد الأولية بالمحافظات الأخرى منخفضة على اعتبار أنها مراكز إنتاج، أي إن تكاليف الصناعة أقل، وبالتالي حتماً ستكون أجور العمال أقل، متابعاً: «ناهيك عن أن اليد العاملة في دمشق أكثر مهارة من غيرها، وهذا الأمر لا ينحصر في دمشق فقط، بل يمكن تعميمه على الكثير من العواصم والمدن الصناعية».

واعتبر قريط أن العمل في القطاع الخاص هو عقد يوافق عليه الطرفان، لذا لا داع لوجود قانون ناظم للأجور يكون سارياً على كل المحافظات، على اعتبار أن كل محافظة لها ظروفها المختلفة عن الأخرى.

كيلو الشرحات يصل لحدود ٧٠ ألفاً والفروج الحي لـ٣٥ ألف ليرة

رئيس لجنة مربي الدواجن لـ«الوطن»: الشح الشديد في الإنتاج هو سبب ارتفاع الأسعار

رامز محفوظ

رغم توقعات المعنيين في قطاع الدواجن باستقرار سعر الفروج خلال الفترة الحالية واحتمال انخفاضه خلال الفترة القادمة مع انتهاء موجة الحر الشديدة وتحسن الطقس مؤخراً والانخفاض المتواصل في سعر الصرف والبدء بإنتاج الذرة الصفراء البلدية التي ساهمت باستقرار أسعار الأعلاف وانخفاضها في السوق، إلا أن ما جرى خلال اليومين هو مغاير للتوقعات ووصل سعر الفروج وأجزائه لأرقام قياسية غير مسبوقة حيث تراوح سعر كيلو الشرحات بين ٦٥ و٧٠ ألف ليرة ووصل سعر كيلو السودة لحدود ٥٠ ألف ليرة والدبوس بين ٤٠ و٤٢ ألف ليرة والوردة لحدود ٤٥ ألف ليرة والكستا بين ٤٥ و٤٧ ألف ليرة كما تراوح سعر كيلو الفروج الحي بين ٣٣ و٣٥ ألف ليرة.

رئيس لجنة مربي الدواجن في اتحاد غرف الزراعة السورية نزار سعد الدين بيّن في تصريح لـ«الوطن» أن سبب ارتفاع الفروج ووصوله لأرقام قياسية غير مسبوقة الشح الشديد في إنتاج الفروج وشبه انعدام في العرض، لافتاً إلى أن اللجنة حذرت من حدوث فجوة في الإنتاج منذ شهرين بسببها خروج المربين عن الإنتاج خلال الفترة الماضية أثناء موجة الحر الشديد السابقة وانتشار الأمراض الذي أدى لنفوق أعداد كبيرة من الفروج، مشيراً إلى أن إنتاج الفروج حالياً انخفض بنسبة ٦٠ بالمئة قياساً للفترة الماضية.

وأشار إلى أن هناك عودة حالياً لنسبة جيدة من المربين إلى التربية لكن هذا الأمر لا تلمسه بشكل فوري على الإنتاج لأن تحسن الإنتاج وزيادته يحتاج لوقت إلى حين انتهاء دورة التربية الجديدة التي تستغرق بحدود ٤٠ يوماً.

ولفت إلى إنتاج الذرة الصفراء البلدية والذي يعتبر جيداً هذا الموسم سيسهم بشكل ملموس في انخفاض أسعار الأعلاف المستوردة الموجودة في السوق، موضحاً أن إنتاج الذرة الصفراء البلدية في بداياته حالياً ولم يبدأ حصادها بشكل فعلي وخلال مدة عشرين يوم تقريباً ستتوافر بشكل كبير في الأسواق.

> حذرنا من حدوث فجوة في الإنتاج منذ شهرين

وأوضح سعد الدين أنه مع تحسن الإنتاج من المرجح أن تنخفض أسعار الفروج وأجزائه وأن تعود لما كانت عليه منذ أقل من شهر، مبيناً أن سعر كيلو الفروج الحي لن ينخفض لأقل من ٢٨ ألف ليرة.

وأكد رئيس لجنة مربي الدواجن أن قراري وزارة الزراعة الخاصين بحصول المداجن غير المرخصة على المازوت الزراعي وعدم إغلاق المداجن المتوقفة إضافة للإنتاج الوفير المتوقع من الذرة الصفراء البلدية خلال الموسم الحالي والذي يعتبر مؤشراً إيجابياً شكلا ارتياحاً لدى المربين وأعطياهم طمأنينة وشجعاهم على العودة إلى التربية من جديد وهذه العوامل ستسهم بانخفاض التكاليف.

وختم بالقول: إن أسعار اللحوم البيضاء رغم ارتفاعها حالياً إلا أنها تعتبر فعلياً أقل من أسعار اللحوم الحمراء وأسعارها لا تقارن بأسعار اللحوم الحمراء التي باتت مرتفعة جداً.